د. هشام الحسنة
أستاذ باحث في التدبير العمومي والمالية العامة
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
مراكش - جامعة القاضي عياض

مدخل القانون الإداري

الجزء الأول: التنظيم الإداري

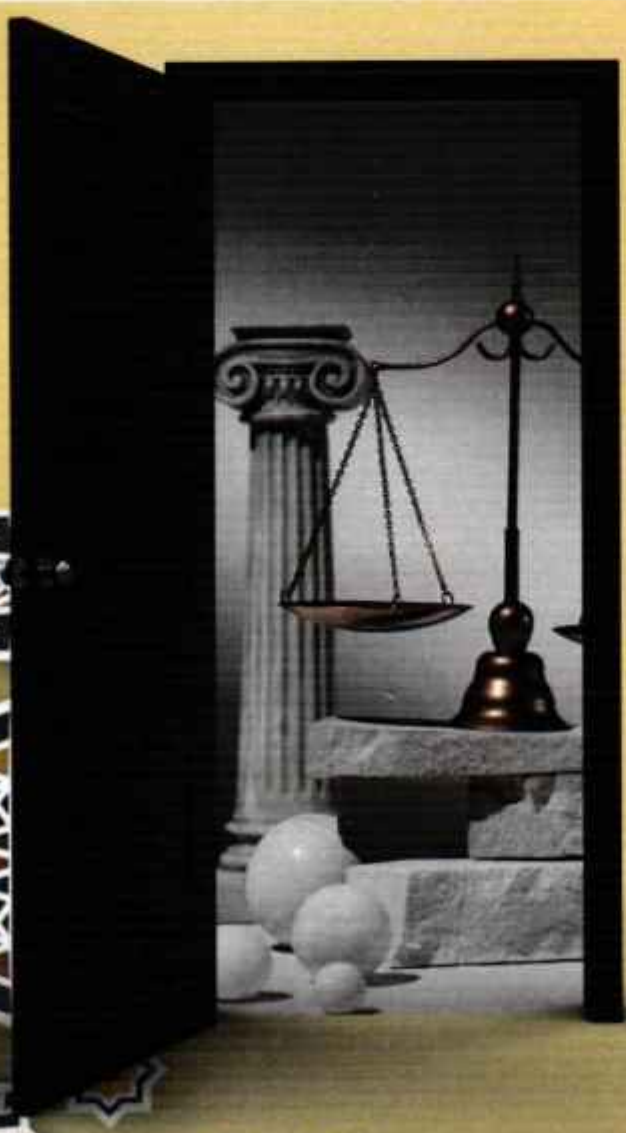

الطبعة الأولى 2024

الفهرس

مُقدمة.....1
القســـم الأول: طبيعة القانون الإداري.....5
الفصل الأول: تعريف القانون الإداري.....6
الفصل الثاني: تعريف الإدارة العامة.....10
المحور الأول: المعنى العضوي أو الشكلي للإدارة العامة.....12
المحور الثاني: المعنى الوظيفي أو الموضوعي للإدارة العامة.....13
المحور الثالث: مدلولات الإدارة العامة بمعناها الواسع.....15
الفصل الثالث: خصائص القانون الإداري ومميزاته.....16
المحور الأول: القانون الإداري قانون حديث النشأة.....16
المحور الثاني: القانون الإداري قانون سريع التطور.....28
المحور الثالث: القانون الإداري من صنع القضاء.....30
المحور الرابع: القانون الإداري قانون غير مقنن.....33
المحور الخامس: القانون الإداري قانون السلطة العامة.....36
الفصل الرابع: مصادر القانون الإداري.....39
المحور الأول: الشريعة الإسلامية.....40
المحور الثاني: التشريع.....42
المحور الثالث: العرف الإداري.....52
المحور الرابع: الاجتهاد القضائي.....55
المحور الخامس: المبادئ العامة للقانون.....56
المحور السادس: الفقه.....60
المحور السابع: المعاهدات الدولية.....61
القسم الثاني: النظرية العامة للتنظيم الإداري.....63
الفصل الأول: نظرية الشخصية المعنوية.....65

المحور الأول: في التعريف بالشخصية المعنوية.....66
المحور الثاني: عناصر الشخصية المعنوية.....68
المحور الثالث: طبيعة الشخصية المعنوية.....70
المحور الرابع: أنواع الأشخاص المعنوية.....78
المحور الخامس: النتائج المترتبة على منح الشخصية المعنوية.....89
المحور السادس: نهاية الشخص المعنوي العام.....91
الفصل الثاني: أساليب التنظيم الاداري.....93
المحور الأول: أسلوب المركزية الإدارية.....94
المحور الثاني: أسلوب اللامركزية الإدارية.....116
القسم الثالث: التنظيم الإداري بالمغرب.....135
الفصل الأول: الإدارة المركزية في التنظيم الإداري المغربي.....137
المحور الأول: المؤسسة الملكية.....137
المحور الثاني: الحكومة.....155
المحور الثالث: المصالح اللاممركزة للدولة.....188
المحور الرابع: رجال السلطة المحلية.....198
الفصل الثاني: اللامركزية في التنظيم الإداري المغربي.....219
المحور الأول: المبادئ الدستورية المؤطرة للتنظيم اللامركزي.....220
المحور الثاني: التنظيم الجهوي.....237
المحور الثالث: العمالات والأقاليم.....270
المحور الرابع: التنظيم الجماعي.....288
المحور الخامس: المراقبة الإدارية على الجماعات الترابية.....326
لائحة مختصرة بالمراجع المعتمدة.....345
الفهرس.....353

د. هشام الحسكة
- أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض مراكش؛
- دكتور في القانون العام والعلوم السياسية؛
- عضو مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات؛
- عضو مجموعة الأبحاث في الهندسة المالية والتقييم والتدقيق وتحليل السياسات؛
- أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات أسفي (سابقا)؛
- متصرف ممتاز بوزارة الداخلية (سابقا)؛
- مكون ومفتش إقليمي للحالة المدنية (سابقا)؛
- رئيس مصلحة الأنظمة والحريات العامة بعمالة المحمدية (سابقا)؛
- رئيس المفتشية الإقليمية للحالة المدنية بعمالة إقليم اليوسفية (سابقا)؛
- صدرت له العديد من الدراسات البحثية والمقالات العلمية؛
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والوطنية؛
- ساهم في تنظيم وتنسيق العديد من الملتقيات والندوات الوطنية والدولية؛
- ساهم في تأطير ورشات ودورات تكوينية.

إنّ من سمات القانون الإداري المرونة والتطور السريع والمستمر، إذ يحكم هذا القانون الإدارة العامة تنظيماً ونشاطاً، ولما كان نشاط الإدارة في حركية وتطور مستمرين، فإنّ القواعد القانونية التي تحكمه في تطور مستمر. ومن هنا تظهر الحاجة باستمرار إلى تجديد التأليف والكتابة في القانون الإداري.

وبما أنّ القانون الإداري يجد نفسه في تطور دائم ومستمر، فإن هذا الكتاب يراعي أحدث التشريعات والأنظمة القانونية ومستجدات الفقه والقضاء. وهذا الأمر ينطبق بصورة خاصة على التشريعات الإدارية المغربية الحديثة التي صدرت بعد دستور فاتح يوليوز 2011.

ويتناول الكتاب مسألة البحث والتحليل في مواضيع القانون الإداري من خلال دراسة طبيعته، وتبيان السمات المميزة له عن غيره من فروع القانون الخاص، مع التطرق لمختلف مراحل نشأته وتطوره، بدايةً بالموطن الأصلي للنشأة، مروراً بالأنظمة الأنجلوسكسونية، ووصولاً إلى نشأته وتطوره بالنظام المغربي.

كما تناول باهتمام كبير للنظرية العامة للتنظيم الإداري كأحد مواضيع القانون الإداري، من خلال التطرق لنظرية الشخصية المعنوية، ولمختلف أساليب التنظيم الإداري التي تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها السياسي، ووفقاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد اهتم بمعالجة النظام الإداري المغربي سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي، والذي أخذ عن النظام الفرنسي في كثير من المجالات، مع المحافظة على أصالته بحيث أنّ الإدارة المغربية لها تنظيم يتطابق وظروف المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقاليده الإسلامية.

وتناولت أجزاء مهمة من هذا الكتاب لدراسة المستجدات القانونية والتنظيمية التي شهدها التنظيم الإداري المغربي بداية بدستور فاتح يوليوز 2011، مروراً بالقوانين التنظيمية للجماعات الترابية لسنة 2015، التي كرست بشكل دقيق ومفصل لقواعد ومبادئ الحكامة الجيدة على مستوى الجماعات الترابية، وصولاً إلى الميثاق الوطني للاتركيز الإداري لسنة 2018.

ونؤكد في هذا السياق أن هذا الكتاب يقدم المبادئ العامة للقانون الإداري بموضوعاته الأساسية، وبالخصوص التنظيم الإداري، والمعارف والاشكاليات التي يطرحها. وقد راعينا في كتابته البساطة والايجاز، والعمق التحليلي ليكون متفقاً مع مبادئ وأحكام القانون الإداري.

وأملنا أن نكون قد وفقنا إلى تقديم كتاب منهجي متوازن يساعد الطلبة والباحثين على دراسة القانون الإداري، دراسة علمية ومنهجية، ويساعدهم في نفس الوقت إلى أنْ يكون دليلاً لهم للانطلاق بهم إلى مجالاته الواسعة وآفاقه الرحبة.